قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
43/356	3927/ل/ د2/2022م لعام 1443هـ	1443/12/27هـ، الموافق 2022/07/26م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	نظام تداول	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدَّم إلى اللجنة في تاريخ 1443/11/07هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "أتقدم بدعواي هذه ضد المدعى عليها الموضح اسمه بعاليه، وموضوع الدعوى ما يلي: تفاصيل الوقائع: تعطل في خدمة التداول من قبل الشركة المدعى عليها أثناء فترة التداول حيث كان العطل لأكثر من يوم ومتكرر بشكل يومي وبشكل متواصل مما سبب لي في خسائر فادحة لعدم تمكني من إدراج أوامر للبيع والشراء، وتم التواصل مع الشركة المدعى عليها لكن دون تجاوب أو رد من قبلهم! وتم تقديم شكوى لهيئة سوق المال برقم (- -) كما هو موضح بالخدمات الإلكترونية. وتم التواصل معي من قبل الشركة المدعى عليها وقدموا لي عرض خصم 10٪ على عمولات التداول وتم رفضها لأنها لا توازي حجم الضرر. وبعد ذلك تم الاتصال بي من هيئة سوق المال إما للموافقة على عرضهم أو تصعيد الشكوى فطلبت التصعيد، علما وبحسب الهيئة بأنهم طبقوا غرامات مالية عليهم نظرا للشكاوى المتكررة عليهم وهذا هو الحق العام، لكن أطلب الحق الخاص. أوقات تعطل خدمة التداول كثيرة وفي أوقات مختلفة لكن هذه بعضها، والتي تم إثباتها وإرفاقها مع صحيفة الدعوى. علما بأن فترة التعطل استمرت لوقت طويل وأحيانا أخرى لطيلة اليوم، أوقات وتواريخ التعطل المثبتة: ... (مرفق الإثبات). علما بأن هذا ما تم توثيقه والأعطال كانت مستمرة ولساعات. الطلبات: حسب نظام السوق المالية: تحقيق أقصى درجات العدالة والحماية للمتعاملين في السوق المالية. وهذا لم يحدث مع الشركة المدعى عليها. أطلب من لجنتكم الموقرة انصافي وتعويضي عن الضرر الحاصل. علما بأن طلبي هو تخفيض العمولة 50٪ ومبلغ مالي يقدر من قبل أهل الاختصاص. وكلي ثقة في انصافي وأخذ حقي".

وفي تاريخ 1443/11/09هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى ومرافقاتها مع طلب جوابها عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيلها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى صحيفة الدعوى المقدمة من المدعي، والتي يطالب فيها بالتعويض، عليه فإنني أتقدم لمقام اللجنة الموقرة بالجواب عن هذه الدعوى وفقاً للآتي: أولاً: استند المدعي في تأسيس دعواه

على صور تظهر وجود خطأ في طلب نظام التداول، ونفيد اللجنة الموقرة أن هذه الصور لم يستدل على صحتها ولم يستدل من خلالها على تاريخ حدوثها أو أنها عائدة للمدعي مما يتعين معه عدم قبولها، وبالتالي لا يمكن التسليم بما قدمه المدعي من صور على أنه دليل كافٍ يثبت تعطل نظام موكلتي. ثانياً: ذكر المدعي في لائحة دعواه "حيث كان العطل لأكثر من يوم ومتكرر بشكل يومي وبشكل متواصل مما سبب لي في خسائر فادحة لعدم تمكني من إدراج أوامر للبيع والشراء وتم التواصل مع الشركة المدعى عليها لكن دون تجاوب أو رد من قبلهم"، فنجيب هنا بأن هذا كلام مرسل لا يسنده دليل أو برهان وكذلك يفتقر إلى تحرير الدعوى كما هو متطلب وفقاً للأنظمة والقوانين. علاوة على ذلك، نؤكد لمقام لجنتكم الموقرة أنه بعد البحث في سجلات موكلتي لم نجد أي اتصال وارد من قبل المدعي فيما يتعلق في موضوع الدعوى هذه. ثالثاً: ذكر المدعي في لائحة دعواه "تم التواصل معي من قبل الشركة المدعى عليها وقدموا لي عرض خصم 10٪ على عمولات التداول وتم رفضها لأنها لا توازي حجم الضرر"، وهنا نفيد لجنتكم الموقرة أنه بتاريخ 2022/03/09م، تقدم المدعي بشكوى، وحرصا من موكلتي عند استلام شكاوى من عملائها وللحفاظ عليهم وحل الشكاوى التي تردها بطرق ودية تم التواصل مع المدعي الشاكي لمحاولة حل شكواه ودياً وذلك مع عدم تسليم موكلتي بما جاء في شكواه ولكنه لم يتم الحل مع المدعي. رابعاً: بعد الرجوع إلى سجلات موكلتي اتضح لنا بأن المدعي قد قام بإجراء عملية شراء أسهم بتاريخ 2022/03/06م في شركة (أ) لعدد 62 سهم بسعر 80 ريال بقيمة أربعة ألاف وتسعمائة وستون ريال 4,960 ريال (مرفق لكم ما يثبت ذلك). وهذا دليل يثبت للجنة الموقرة أن المدعي يحاول الحصول على تعويض بأي طريقة من موكلتي حيث أن التاريخ الذي أجرى به المدعي عملية الشراء هو نفسه التاريخ الذي يدعي به أن النظام معطل. خامساً: تؤكد موكلتي على بذلها المهارة والعناية الواجبة، من خلال توفيرها لقنوات إلكترونية متعددة متاحة للمدعي بالمجان، تمكنه من التداول على محفظته بالبيع والشراء، والتي منها التداول عن طريق هاتف الوسيط، وعن طريق هاتف الرد الآلي، والتداول عن طريق موقع الشركة المدعى عليها، إضافة إلى التداول عن طريق التطبيق المتوفر بأجهزة الهواتف المحمولة. الطلبات: بناء على ما سبق، ولافتقار دعوى المدعي للأساس القانوني كما سبق إيراده أعلاه، فإنني أطلب: 1 - الحكم بردّ دعوى المدعي ضدّ موكّلتي الشركة المدعى عليها".

وفي تاريخ 1443/11/28هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة ومرافقاتها مع طلب جوابه عنها، فوردت الدائرة منه مذكرة جوابية في تاريخ 1443/12/01هـ، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى دعواي المقدمة ضد الشركة المدعى عليها وإشارة الى الرد الجوابي من قبل الشركة المدعى عليها بتاريخ 1443/11/24هـ الموافق 2022/06/23 فإنني أتقدم إلى اللجنة الموقرة بالجواب على ما ورد من قبل الشركة المدعى عليها بالآتي: الرد على أولاً: الحمد لله أننا في عصر التقنية ويتضح هل الصور صحيحة أو مزيفة، وأفيد اللجنة الموقرة بأن ما تم إرفاقه سابقا لتعطل نظام الشركة المدعى عليها هي صحيحة ومثبتة وتم التقاطها مباشرة أثناء العطل. ومثبتة بالوقت

والتاريخ. فهذا دليل قوي على صحتها وأخذها بعين الاعتبار علماً بأن الدخول على نظام التداول يتطلب إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور. وقول الشركة المدعى عليها بالتشكيك بأن الصور عائدة للمدعي فالرد بأن اسم المستخدم الخاص بي هو (--) وهذا إثبات بذلك وبإمكانهم الدخول على بياناتي والتحقق من ذلك. وأما قولهم بأن هذه الصور لم يستدل على صحتها، ولم يستدل من خلالها على تاريخ حدوثها فجوابي هو ماذا يعني لا يمكن الوصول إلى الخادم، يرجى المحاولة لاحقا؟ وأيضا خطأ عام، يرجى إعادة المحاولة في وقت لاحق؟ وأما تاريخ حدوثها فكما هو واضح في الصور بالأعلى مدونة بالوقت والتاريخ. وكل ما تم إرفاقه من صور هي دليل ثابت على تعطل نظام التداول. الرد على ثانيا: لقد ذكرت بأنه تم التواصل مع الشركة المدعى عليها لكن دون تجاوب أو رد من قبلهم، وكان رد المدعى عليه: 'فنجيب هنا بأن هذا كلام مرسل لا يسنده دليل أو برهان وكذلك يفتقر إلى تحرير الدعوى كما هو متطلب وفقاً للأنظمة والقوانين. علاوة على ذلك، نؤكد لمقام لجنتكم الموقرة أنه بعد البحث في سجلات موكلتي لم نجد أي اتصال وارد من قبل المدعي فيما يتعلق في موضوع الدعوى هذه'. فجوابي عليه تجدون برفقه دليل مرفق اتصالين من قبلي إلى رقم الشركة المدعى عليها: (- -) علما وكما هو موضح بفاتورة المرفقة لسجل المكالمات الهاتفية تجدون رقم الاتصال الوارد الخاص بي (- -) بأعلى الفاتورة. وتفاصيل المكالمتين على النحو الآتي: 1 - التاريخ: 2022/02/27، الوقت: 10:33:54ص، المدة: دقيقة واحدة و٣٧ ثانية (٠١:٣٧)، الى: (- -) (مرفق الاثبات). 2 - التاريخ: 2022/02/27، الوقت: 10:35:38ص، المدة: 14دقيقة و59 ثانية (14:59)، إلى: (- -) (مرفق الإثبات). وأستغرب حقيقة قول المدعى عليه بقوله لم يردنا أي اتصال من قبل المدعي! الرد على ثالثا: تم رفع شكوى إلى هيئة السوق المالية وبعد الشكوى وردني اتصال من قبل الشركة المدعى عليها يعتذر ويتأسف بسبب الخلل الحاصل في أنظمتهم، ويعترف بأن سبب العطل والخلل في النظام بسبب تحديثات معينة لتطوير نظام التداول، وهذا اعتراف بوجود العطل، ووعدني بأنه لن تكون هناك مشاكل أو اعطال مستقبلا وهذا لم يحدث. وبإمكان المدعى عليه الرجوع للمكالمة. وهذا رد على أولا بقول المدعى عليه بأنه لا يوجد إثبات بالعطل (على حد قوله)، وقدم لي الموظف عرضا خصم 5٪ على العمولة وتم رفضها. بعد ذلك بفترة وردني اتصال من المدعى عليه بزيادة الخصم وجعلها 10٪ على العمولة وتم رفضها. الرد على رابعا: لا أنكر بقيامي شراء أسهم في شركة (أ)في يوم 2022/03/06 في يوم من أيام تعطل النظام، لكن كما يظهر لكم في الصور بأن العطل كان عند الساعة 11:01ص ووقت الشراء كان عند الساعة 13:56:05 وفي هذا الوقت تم إعادة نظام التداول للعمل. وكان بودي إرفاق بيان بالمحفظة الأخرى التي املكها من قبل المدعى عليه حيث أنني املك وقتها ما يربو عن 700 ألف ريال. وأستغرب حقيقة تقديم إثبات من قبل المدعى عليه على قيامي بالتداول في يوم تعطل النظام، حيث وكما ذكر في أولا: 'استند المدعي في تأسيس دعواه على صور تظهر وجود خطأ في طلب نظام التداول، ونفيد اللجنة الموقرة أن هذه

الصور لم يستدل على صحتها ولم يستدل من خلالها على تاريخ حدوثها أو أنها عائدة للمدعي مما يتعين معه عدم قبولها، وبالتالي لا يمكن التسليم بما قدمه المدعي من صور على انه دليل كافٍ يثبت تعطل نظام موكلتي'. وهذا إقرار ضمني بصحة الصور من قبل المدعى عليه. الرد على خامسا: حرصت هيئة السوق المالية على توفير كل سبل الراحة ووسائل التداول المتاحة وفي حال وجود أي مشاكل في أنظمة التداول فتبادر وتقف مع المتداولين في سبيل تحقيق أقصى درجات العدالة والحماية للمتعاملين في السوق المالية. الطلبات: أطلب من لجنتكم الموقرة انصافي وتعويضي عن الضرر الحاصل. علما بأن طلبي هو تخفيض العمولة 50٪ ومبلغ مالي يقدر من قبل أهل الاختصاص. وكلي ثقة في انصافي وأخذ حقي".

وفي التاريخ ذاته (1443/12/01هـ) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة ومرافقاتها مع طلب جوابها عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها في تاريخ 1443/12/20هـ، جاء فيها ما نصه: "أتقدم لمقام اللجنة الموقرة بالجواب عن هذه الدعوى وفقاً للآتي: أولاً: تتمسك موكلتي بجميع ما جاء في ردنا السابق الوارد في مذكرة الدفاع الأولى المؤرخة في 2022/06/23م. ثانياً: ذكر المدعي في مذكرته 'بأن ما تم إرفاقه سابقا لتعطل نظام الشركة المدعى عليها صحيحة ومثبته وتم التقاطها مباشرة أثناء العطل'. عليه نفيد سعادتكم بتمسكنا بردنا السابق الوارد في مذكرة الدفاع الأولى المؤرخة في 2022/06/23م. ثالثاً: ذكر المدعي في مذكرته 'تجدون برفقه دليل مرفق اتصالين من قبلي إلى رقم الشركة المدعى عليها: (- -) '. ونجيب هنا بأنه نفيد سعادة لجنتكم الموقرة بأنه تم الرجوع إلى سجلات موكلتي في التواريخ المحددة ولم نجد أي تسجيل للمكالمات، وعليه فإنه من الجائز أن المدعي لم يكمل المكالمة أو قام بإقفال الخط أو فقد شبكة الاتصال أو غيره، وعليه فإن هذا لا يعد دليل على تواصله مع موكلتي كما يدعي. رابعاً: ذكر المدعي في صحيفة دعواه المقيدة لدى لجنتكم وفي مذكرته الجوابية على 'تم رفع شكوى الى هيئة سوق المال وبعد الشكوى وردني اتصال من قبل الشركة المدعى عليها يتعذر ويتأسف بسبب الخلل الحاصل في أنظمتهم'، ونجيب هنا أنه حرصاً من موكلتي عند استلام شكاوى من عملائها وللحفاظ عليهم وحل الشكاوى التي تردها بطرق ودية، تم التواصل مع المدعي الشاكي لمحاولة حل شكواه ودياً مع عدم تسليم موكلتي بما جاء في شكواه، ولكنه لم يتم الحل مع المدعي. خامساً: ذكر المدعي في مذكرته 'وأستغرب حقيقة تقديم إثبات من قبل المدعى عليه على قيامي بالتداول في يوم تعطل النظام' وعليه نفيد لجنتكم الموقرة بتمسكنا بردنا السابق الوارد في مذكرة الدفاع الأولى المؤرخة في 2022/06/23م. علاوة على ذلك أنه من حق المدعى عليها تقديم ما تراه من مستندات في الدعوى. مع التنويه بأن المدعي ذكر في صحيفة دعواه الأولى على: 'بأن فترة العطل استمرت لوقت طويل وأحيانا أخرى لطيلة اليوم' بشكل مطلق، أما فيما يتعلق بما ذكره المدعي من أن 'وهذا إقرار ضمني بصحة الصور من قبل المدعى عليه' فهذا كلام

مرسل لا صحة له أو دليل وإنما يتضح بأن المدعي يحاول استصناع الدليل لنفسه. الطلبات: بناء على ما سبق ذكره ولافتقار الدعوى للأساس القانوني فإن موكلتي تطلب من لجنتكم الموقرة رد دعوى المدعي، مع احتفاظ موكلتي بحقها في مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة".

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو خلاف بين مستثمر في سوق الأوراق المالية وإحدى مؤسسات السوق المالية في شأن تعطل نظام التداول الخاص بها، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنَّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن لها أن دعوى المدعي تتمثل في ادعائه حدوث أعطال تقنية في نظام التداول لدى المدعى عليها في عدة أيام على النحو الآتي: في تاريخ .... ، ولم يتمكن بسبب هذه الأعطال من التداول في محفظته الاستثمارية لدى المدعى عليها الشركة المدعى عليها، وهو يطالب بتخفيض العمولة إلى 50٪ والتعويض عما لحقه من خسائر، في حين دفعت المدعى عليها بعدم وجود خلل في نظام التداول لديها في الفترات المدعى بها، فضلاً عن أن سجلاتها توضح دخول المدعي لمحفظته الاستثمارية وإصداره أمر شراء في تاريخ 2022/03/06م للمحفظة الخاصة به وهو أحد الأيام التي ادعى فيها تعطل النظام، كذلك دفعت أنها قامت بتوفير قنوات إلكترونية متعددة متاحة للمدعي بالمجان، تمكنه من التداول على محفظته بالبيع والشراء، ومنها التداول عن طريق هاتف الوسيط، وعن طريق هاتف الرد الآلي، والتداول عن طريق موقع الشركة المدعى عليها. وتطالب برد الدعوى، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث إن أساس دعوى المدعي يتمثل في مطالبته بالتعويض عن عدم تمكنه من الدخول للمحفظة والتداول في السوق المالية السعودية؛ نتيجةً لتعطل نظام الشركة المدعى عليها للتداول في تاريخ ...

وحيث إن المسؤولية وفقاً للقواعد العامة لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى تحققت هذه الأركان قامت المسؤولية، ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث لم يقدِّم المدعي للدائرة ما يثبت خطأ المدعى عليها من وجود عُطل في نظام التداول الإلكتروني الخاص بها، ولم يقدِّم ما يكشف عن إرادته في التداول بيعاً وشراءً خلال فترات العطل التي يدعيها، فإنه يتعذر على الدائرة بحث مسؤولية المدعى عليها، ويتعين معه رفض دعواه في مواجهتها.

أما باقي دفوع وطلبات أطراف الدعوى فلم تجد الدائرة أنها منتجة فيها، مما يتعين معه الالتفات عنها.

ولما تقدمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت الدائرة الآتي:

رفض طلبات المدعي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.